

Distr.: General
15 September 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة



الوثائق الرسمية

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد لاسو ميندوسا (إكوادور)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيّلة بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم
المتحدة. (http://documents.un.org)



افتتحت الجلسة الساعة ٢٠:١٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقرّ جدول الأعمال.

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

(A/AC.109/2015/19) و (A/AC.109/2015/L.7)

٢ - الرئيس: لفت الانتباه إلى المذكرة 05/15 المتعلقة بجزر فوكلاند (مالفيناس)، وهي تتضمن أربعة طلبات استماع. واعتبر أن اللجنة ترغب في قبول هذه الطلبات.

٣ - وقد تقرّر ذلك.

إقرار جدول الأعمال

٤ - الرئيس: أبلغ اللجنة أن وفود كل من الأرجنتين وإسبانيا وأوروغواي والبرازيل وبيرو والجزائر وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والسلفادور وغانا وغواتيمالا وكولومبيا وكينيا ولبنان والمغرب والمكسيك ونيجيريا وهندوراس والمراقب عن الكرسي الرسولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، أعربت عن الرغبة في المشاركة في دورة اللجنة لعام ٢٠١٥ بصفة مراقب. ولفت الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة حول مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (A/AC.109/2015/19) وإلى مشروع القرار في هذا الشأن (A/AC.109/2015/L.7).

الاستماع إلى مقدمي طلبات الاستماع

٥ - الرئيس: قال إنه عملاً بالممارسة المعتادة لدى اللجنة، سيُدعى مقدمو طلبات الاستماع لأخذ أماكنهم على طاولة مقدمي طلبات الاستماع وسينسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

٦ - السيدة رينديل (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند): قالت إنه في حين أن جزر فوكلاند مشت على درب التنمية

السياسية فإنها لم تحصل على الاستقلال على غرار جيرانها في أمريكا الجنوبية: فالتهديد اليومي من جانب الأرجنتين، التي لا تحفي رغبتها في السيطرة على الإقليم برغم إرادته، أجبرها على اختيار الوضع المعترف به دولياً، وضع إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار. ولا يمكن لسكان الجزر أن ينسوا الاجتياح الذي قامت به الأرجنتين عام ١٩٨٢ وما خلفه من آثار صادمة. ومع ذلك فإن الأرجنتين تتحدث بخفة عن استئناف المحادثات حول السيادة. وأشارت إلى أن الدولة القائمة بالإدارة تحترم حقوق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير ولن تناقش مسألة السيادة مع أية جهة كانت ضد رغبات هؤلاء السكان. وبفضل علاقة الحكم الذاتي العصرية التي أقامتها جزر فوكلاند مع المملكة المتحدة، باتت هذه الجزر تتمتع بنظام للحكم خاص بها ولديها هيئتها التشريعية، وهي بذلك لم تعد توصف بأنها مستعمرة. ويتمشى دستورها الحالي مع ميثاق الأمم المتحدة، فهو ينص على حقوق الفرد وحرياته الأساسية وعلى حق تقرير المصير والحق في استغلال مواردها الطبيعية. وقد سنت الجمعية التشريعية القوانين وهي تحدّثها باستمرار لضمان تلبية التشريعات احتياجات السكان وامتثالها للقانون الدولي.

٧ - وتابعت قائلة إن اقتصاد الجزر، على الرغم من القيود والتدخلات الأرجنتينية، نما من سنة إلى أخرى من إنفاق في الميزانية الحكومية تقارب قيمته ٥ ملايين من الجنيهات سنوياً إلى ٦٠ مليون جنيه خلال هذه السنة المالية، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي ١٥٠ مليون جنيه. ويُنفق مبلغ إضافي قدره ٢٠ مليون جنيه على الهياكل الأساسية والمشاريع الإنمائية. وقد كانت مصائد أسماك جزر فوكلاند التي صدرت تراخيصها لشركات مملوكة ومسجلة محلياً أكبر مساهم في الاقتصاد حيث أن ضرائب أرباحها تبقى في الجزر. غير أن حكومة الأرجنتين جعلت من المخالف للقانون للشركات الإسبانية في الأرجنتين أن تعمل في مصائد

للحقيقة. أما الأعمال الوحيدة التي ترتكب من طرف واحد فهي التهديدات الأخيرة من جانب حكومة الأرجنتين بفرض غرامات جزائية وأحكام بالسجن على عمال ومقاولي شركات النفط الدولية. فأية محاولات لتطبيق التشريعات الداخلية الأرجنتينية على جزر فوكلاند تعتبر مخالفة للقانون الدولي ولا تتفق مع حقوق سكان جزر فوكلاند. بموجب الميثاق. وحثت اللجنة على أن ترفض بقوة المحاولة الأخيرة التي قامت بها الأرجنتين لخنق اقتصاد مجتمع الجزر الصغيرة. وتعترم جزر فوكلاند أن تتحكم بشكل صارم بأية أنشطة بحرية تجرى ضمن منطقتها الاقتصادية الخاصة وذلك لحماية البيئة، فهي ملتزمة التزاماً تاماً، خلافاً للبيانات الشنيعة التي صدرت مؤخراً عن حكومة الأرجنتين، بحماية الموارد البحرية الغنية والحياة الطبيعية في جنوب المحيط الأطلسي.

٩ - وأكدت أن عائدات الصناعة ضمنت مستوى عالياً من الصحة والتعليم ومن الهياكل الأساسية المعززة، كما ضمنت استقلال جزر فوكلاند المالي. وستؤدي عائدات استثمار الهيدروكربونات إلى الأمن المالي الطويل الأجل، كما أن الصناعات القائمة ستستفيد أيضاً من مزيد من الاستثمار، مما يضمن بدوره الدخل المستدام إلى ما بعد إنتاج الهيدروكربونات. وأشارت إلى أن جزر فوكلاند لا تتلقى معونات من المملكة المتحدة، فهي لا تعتمد على الدولة القائمة بالإدارة إلا فيما يتعلق بالشؤون الخارجية. ولو لم يكن هناك تهديد من الأرجنتين ولو لم تكن الأرجنتين ترفض الاعتراف بوجود جزر فوكلاند وبحقها في تقرير المصير، لما كان هناك من حاجة إلى وجود عسكري بريطاني.

١٠ - واستطردت قائلة إن سكان جزر فوكلاند الشديدي التنوع قانوناً بوضعها كإقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار، وهو وضع أيدوه بالإجماع في استفتاء عام ٢٠١٣، وليس لديهم أية رغبة بالارتباط سياسياً بأي بلد آخر. ومع

جزر وأوقفت تقاسم البيانات العلمية بشأن الأرصدية السمكية المتداخلة المناطق التي لإدارتها المستدامة أهمية دولية. وأوضحت أن انعدام التعاون فيما يتعلق بمصائد مشتركة يضر الجميع. وانتقلت إلى موضوع السياحة، فقالت إن الدخل منها يبلغ ٨ ملايين من الجنيهات سنوياً ويمكن أن ينمو أكثر إذا لم تمنع حكومة الأرجنتين الرحلات الجوية من شيلي. فالقيود على الطيران تحرم مجتمعاً صغيراً من الحصول على السلع والخدمات الضرورية، في حين أن الأرجنتين تتظاهر بأنها لا ترى أعمال العنف المرتكبة في المرفئ الأرجنتينية ضد سفن الرحلات التي تزور جزر فوكلاند. وأشارت إلى أن الإصلاح الزراعي جعل سكان جزر فوكلاند هم مالكو الأرض ويمكنهم توريثها أو بيعها؛ وهناك ما يقارب ٨٠ مزرعة تعمل كمؤسسة تجارية لإنتاج الصوف الممتاز أو لحم الخروف المجهز للتصدير إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، وخلافاً لبيانات وفد الأرجنتين في اجتماع ماناغوا، فإن حكومة الجزر اشترت الأراضي التي كانت تملكها شركة جزر فوكلاند، وهي أراض تعامل اليوم كشركة حكومية يديرها مجلس مدراء مقيم في الجزر.

٨ - وتحدثت عن استكشاف الهيدروكربونات وإمكانيات استثمارها فقالت إن مناطق الاهتمام الجيولوجي لدى شركات النفط تقع على بعد يزيد على ١٠٠ ميل من شمال جزر فوكلاند وشرقها، والشركات التي تتقدم بطلبات الحصول على التراخيص مطالبة بموجب القانون أن تلتزم بمعايير دولية عالية. ولا يمكن لأي جهة إلا حكومة جزر فوكلاند أن تمنح هذه التراخيص، كما أن جميع الرسوم والأرباح المحتملة تُدفع لها وحدها بموجب الدستور. وعلى هذا فإن ادعاءات السلطات الأرجنتينية بأن استكشاف النفط في مياه جزر فوكلاند يشكل عملاً من طرف واحد تقوم به الحكومة البريطانية ادعاءات مضللة ومجافية كلياً

تقدير الأوضاع التي توجد فيها حالة استعمارية وحول سبل إنقاذها بصورة تحقق مصلحة الشعب المعني. وتصر جمهورية الأرجنتين على أن جزر فوكلاند هي مستعمرة تابعة للمملكة المتحدة لا لأن الأرجنتين تهمها مراعاة مصلحة سكان جزر فوكلاند بل للدفع قدماً بحجتها القائمة على التوسع الإقليمي. وتنعكس هذه العقلية في بيانات وزير خارجية الأرجنتين التي يشير فيها إلى سكان جزر فوكلاند باعتبارهم "لا شعب".

١٣ - وأشار إلى أن الأرجنتين تذكر بصورة منتظمة أن مطالبها بجزر فوكلاند، وهي مطالبة لم تقبلها المملكة المتحدة في أي وقت كان، إنما تستمر منذ عشرينيات القرن التاسع عشر. غير أن الأرجنتين صممت عن الموضوع ولم تُشره بلا حياء إلا عندما تكون بريطانيا في أضعف حالاتها أو بقصد تحويل الأنظار عن الفوضى السياسية والاقتصادية لديها. وكان سفير الأرجنتين في عام ١٩٦٥ قد ألقى خطاباً متحمساً أمام الأمم المتحدة ليقدم عرضاً مزيفاً للتاريخ، وهو خطاب أصبح أساساً للدعاية المتكررة والخطابات الكاذبة التي تسعى لإحياء مطالبات فات أوأها. وقد حلت النداءات العاطفية التي تستدر الأخوة والتضامن من البلدان المجاورة والمستعمرات السابقة محل حقائق التاريخ. فالحقيقة هي أن السيادة الإسبانية على جزر فوكلاند لم تخضع للتسوية في معاهدة عام ١٧٧١. كما أن بريطانيا لم تطرد السكان الأرجنتينيين من الجزر في عام ١٨٣٣، فما فعلته كان مجرد إجلاء الحامية الأرجنتينية. وهناك اتفاقات دولية تثبت ملكية بريطانيا لجزر فوكلاند وقد توقفت الأرجنتين عن الاعتراض على هذه الملكية بتوقيعها معاهدة التسوية في عام ١٨٤٩. وإضافة لذلك، فإن من الواضح الثابت أن جزر فوكلاند لم تكن في أي وقت كان جزءاً من الأرجنتين؛ ولذا فإن من الجلي أن وحدة أراضي الأرجنتين لم تمس إطلاقاً.

ذلك فإنها ترحب بعلاقات الجوار الجيدة مع البلدان المجاورة. واعتبرت أن من واجب اللجنة أن تساعد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على الحصول على وضع يرضى به سكانها. ولذا فإن واجب اللجنة يتمثل في الاعتراف بحقوق جميع سكان جزر فوكلاند وفي عدم دعم الذين يطمعون بالإقليم. وكررت دعوتها إلى الرئيس لإعداد بعثة تزور جزر فوكلاند تكشف بصورة مباشرة كل ما حققته.

١١ - السيد سومرز (الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند): قال إن مشروع القرار ذي الصلة دأب عاماً إثر عام على تجاهل النجاح والنمو الاقتصادي الذي توصله جزر فوكلاند - مما يعتبر تقدماً لا بد أن يكون مُرضياً للجنة. فمشروع القرار يقعد حتى عن ذكر تقرير المصير ولا يسهم بأي شيء لا في تنمية الإقليم ولا في سلام المنطقة وازدهارها. فقد أخفقت اللجنة في تنفيذ مسؤوليتها عن مساعدة الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي على بلوغ وضع ما بعد الاستعمار بصورة مقبولة لدى تلك الأقاليم. مما يعود لكون اللجنة تعطي الأولوية لمصالح دول أعضاء معينة فوق رغبات الشعب الذي يُفترض بها أن تساعد. وأكد أن الواقع الجغرافي السياسي الذي يكمن خلف هذه المواقف المتحيزة لا صلة له بعمل اللجنة إذ أنها لا تتمتع بولاية الخوض في المطالب المتنافسة بين الدول الأعضاء على بلده، ولا بولاية إصدار الأحكام شأنها، مما يجعلها بالتالي تفتقر إلى أية سلطة أخلاقية. ومع ذلك فإن بعض أعضاء اللجنة، في مواجهة ضغط متزايد، يؤيدون المبدأ القائل بأن تقرير المصير هو حق عالمي من حقوق الإنسان وأن لسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الحق في المشاركة في جميع المناقشات المتعلقة بمستقبلهم.

١٢ - وتابع قائلاً إن القضاء على الاستعمار يعتبر غاية طموحة يشترك فيها الجميع. على أن الاختلافات تثور حول

الصعيد الداخلي، مع استثناء الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع. ويشعر سكان جزر فوكلاند الفخوريون والمبدعون بالثقة بما لديهم من حقوق ومن مستقبل. أما إذا ساندت اللجنة طموحات الأرجنتين الاستعمارية فإنها ستكون متواطئة في تهجمات الأرجنتين وخنقها لاقتصاد جزر فوكلاند وتجارتها وفي الاستمرار في إنكار التعايش السلمي والإدارة المسؤولة للنظام البيئي. وبالتأكيد لا يمكن أن يكون لدى أية حكومة مقاصد من هذا القبيل. وحث اللجنة على زيارة الجزر، قد وجهت الدعوة إليها مراراً في السابق للقيام بذلك. أما إذا كررت الأرجنتين اعتراضها، فإن السبب يكمن في كونها لا تزال تخشى الحقيقة والشفافية وقوة حقوق الإنسان الأساسية. وذكر أن الأمين العام للأمم المتحدة قال إن من الضروري اتخاذ تدابير ملموسة والتوصل إلى نتائج فعلية. ولا بد للجنة من أن تؤدي واجبها إزاء جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأن تساعد شعوب تلك الأقاليم على السير قدماً. فأى فعل خلاف ذلك يغامر بجعل اللجنة فارغة لا أهمية لها.

١٧ - السيد باترسن: قال إن الأرجنتين، حكومة وشعباً، حافظت على تقليدها المتمثل باحترام نمط حياة جميع سكان الإقليم وثقافتهم وقيمهم. غير أن المملكة المتحدة رفضت استئناف الحوار حول مسألة السيادة مع السلطات المعنية وقد أعاقت بذلك تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٨ - وتابع قائلاً إن المبرر الوحيد الذي قدمته الحكومة البريطانية لعودها عن الامتثال للقرارات ذات الصلة هو تقرير المصير المفترض لسكان الجزر المعنية، وهو ادعاء رفضته الجمعية العامة. وأكد أن سكان الجزر ليسوا شعباً مستعمراً، فهم مجتمع من المواطنين البريطانيين لا يشكلون طرفاً في النزاع منفصلاً عن المملكة المتحدة. ولا يوجد لدى الأرجنتين أدنى شك في حقوقها السيادية على جزر مالفيناس

١٤ - واستطرد مشيراً إلى الخط الخطابي الجديد الذي يتصل بعسكرة منطقة كانت منطقة سلام. ومما يدعو للمفارقة أن جزر فوكلاند كانت تعيش في سلام قبل احتياح عام ١٩٨٢ في حين أن جنوب أمريكا القارية كانت تخضع لحكم الدكتاتوريات العسكرية السلطوية. لقد كانت الأرجنتين هي التي رفضت الانصياع لقرار مجلس الأمن ٥٠٢ (١٩٨٢) الذي طالب بانسحاب فوري لجميع القوات الأرجنتينية من الجزر. والأرجنتين هي التي حاولت مؤخراً شراء طائرات مقاتلة جديدة وهي التي اشترت سفناً حربية من طراز مالفيناس وعربات مدرعة طراز ١١٠ من الصين وقاطرات بحرية من الاتحاد الروسي. ولهذا فإن المملكة المتحدة تحتفظ بحضور عسكري، مع أن هذا الحضور شهد تناقصاً كبيراً على ضوء الالتزامات الجغرافية السياسية، لردع العدوان وبصورة تناسب مع التهديد المتصور الذي تشكله الأرجنتين. وعلى هذا فإن الاتهامات المتقدمة بالعسكرة لا أساس لها وهي موجهة لخداع المجتمع الدولي بصورة تجعله يرى تهديداً لا وجود له في المنطقة.

١٥ - وأضاف إن ادعاء الأرجنتين الكاذب بأن حكومة المملكة المتحدة ترفض الدخول في مفاوضات حول جزر فوكلاند ليس إلا محاولة جديدة للتلاعب بالرأي العام الدولي. فقد ووجه بالرفض العرض الذي طرحه وزير الخارجية البريطاني للاجتماع مع نظيره الأرجنتيني عام ٢٠١٣ في لندن، وكذلك كان حال محاولة السيد سومرز نفسه تسليم رسالة دعوة إلى المناقشة خلال دورة اللجنة في عام ٢٠١٢. وأكد أن المملكة المتحدة وجزر فوكلاند قد دلتنا على استعدادهما لمناقشة قضايا الاهتمام المشترك، غير أن الأرجنتين رفضت المشاركة.

١٦ - وأوضح أن جزر فوكلاند حوّلت نفسها من مستعمرة سابقة إلى اقتصاد مزدهر يحكم نفسه ذاتياً على

المتحدة على الموافقة على الدخول في المفاوضات لمصلحة سكان المنطقة.

٢١ - السيد كليفتون: قال إن المملكة المتحدة أظهرت عدم استعدادها للتفاوض على المسألة المطروحة على الرغم من الطلبات المتكررة. وخلال السنين، ومن خلال الاستغلال البريطاني للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في المنطقة، وهو استغلال تزايد حتى بلغ نقطة التأثير الخطير على مستويات أنواع معينة منها تلك الواقعة خارج منطقة الاحتلال البريطاني غير المشروع، انكشفت المصلحة الحقيقية للمملكة المتحدة والكامنة في السيطرة على موارد المنطقة.

٢٢ - وانتقل إلى مشروع القرار المعروض على اللجنة حالياً فقال إنه يعترف بوجود نزاع حول السيادة بين المملكة المتحدة والأرجنتين. وتمثل المشكلة الأساسية في السيادة على الإقليم. وعلى هذا فإن توصيات اللجنة ينبغي أن تركز حصراً على هذه المشكلة. وأوضح أن الأمم المتحدة لم تعترف في أي وقت كان بانطباق حق تقرير المصير على جزر مالفيناس فالأمر لا ينطوي على وجود شعب مقهور بل مجرد حفنة من المواطنين البريطانيين. وينبغي على اللجنة أن يتم تواصل دعوتها للحوار بين الطرفين المعنيين إلى أن يتم التوصل نهائياً إلى حل لمشكلة السيادة. فالعودة عن حل هذه المشكلة يضر بلا شك بسلامة أراضي الأرجنتين.

٢٣ - ومنذ الاستيلاء بالقوة على الجزر موضوع المناقشة، دأبت المملكة المتحدة على ممارسة سياسة صارمة ترمي إلى إبقاء الإقليم تحت سيطرة السلطة البريطانية غير القانونية من خلال استبعاد المواطنين الأرجنتينيين. ونتيجة لذلك، فإن السكان الحاليين ليسوا سكاناً أصليين ولذا فإنهم لا توجد لديهم علاقة مشروعة بالإقليم. فهم المستفيدون من الاستعمار وليسوا ضحاياه، وليس في مصلحتهم أن يتم التوصل إلى حل للحالة الراهنة. وفي حين أن حقوق

وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، كما أن بلده يتمتع بتأييد الجمعية العامة والمحافل الدولية الأخرى التي تعترف بوجود نزاع. وشدد على أن أسباب رفض الحكومة البريطانية استئناف الحوار، ولا سيما حجتها القائلة بأن نقل السيادة سيحجر سكان الجزر على أن يصبحوا أرجنتينيين، إنما هي أسباب لا تستند إلى أساس. والأرجنتين لديها تقليد يتمثل في احترام حقوق الإنسان التي يتمتع بها شعبها؛ من ذلك مثلاً وجود مجموعة سكانية من ويلز أصلاً وهي تعيش في باتاغونيا وقد تمكنت من الاختلاط بالمتجمع الأرجنتيني مع الحفاظ في الوقت نفسه على تقاليدها.

١٩ - واستطرد قائلاً إن السنوات التي تلت استعادة الديمقراطية عام ١٩٨٣ كانت فترة تجديد وتغيير سياسي، ومع ذلك فإن البلد لم يشهد تغييراً في موقفه تجاه مصالح سكان الجزر. ولا يمكن فهم عدم تحقيق أي تقدم في مسألة جزر مالفيناس. فالأرجنتين مستعدة للدخول في حوار مع المملكة المتحدة. وقد كان بين البلدين في وقت ما علاقة مثمرة غير أن الأعمال غير القانونية الأحادية الطرف التي قامت بها المملكة المتحدة في مجال الموارد الطبيعية جعل استمرار التفاهات الثنائية المؤقتة التي تم التوصل إليها تحت مظلة السيادة أمراً في حكم المستحيل.

٢٠ - وأشار إلى أن الجمعية العامة اعترفت في قراراتها ذات الصلة بوجود حالة استعمارية. وفي حين أن الأرجنتين بذلت جهوداً بادية للعيان للامتنال حصيصاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، فإن المملكة المتحدة لم تقم بذلك، وقد عمدت دورياً إلى تغيير المبررات الكامنة خلف دعواها بالسيادة. وأكد أن الوقت قد حان للبدء في مرحلة جديدة في العلاقة بينهما تمكنهما من حل النزاع الخاص بالسيادة. ولذا فإنه يدعو اللجنة إلى مواصلة جهودها لتشجيع المملكة

٢٦ - السيد تيمرمن (المراقب من الأرجنتين) وزير الشؤون الخارجية وشؤون العبادة في جمهورية الأرجنتين: قال رئيس الوزراء البريطاني، في اجتماع عقد مؤخراً بين بلدان الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية، تكلم عن حزر مالفيناس بصورة تفتقر بشكل مؤلم إلى أية معرفة بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومما يثير القلق أيضاً أن المملكة المتحدة متغيبية عن الاجتماع الراهن. وقد نشرت الأرجنتين جميع القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى وذلك لتجنب هذا النوع من الخلط الناتج إما عن الجهل أو عن محاولة تهدف إلى خلق واقع بديل. وطلب إلى الرئيس أن يرسل تلك القرارات إلى وفد المملكة المتحدة على أمل أن تصل إلى رئيس الوزراء البريطاني وأن يدرسها على النحو الواجب قبل التكلم عن هذا الموضوع في المستقبل.

٢٧ - وشكر اللجنة على جهودها التي تبذلها بلا كلل ودعا المملكة المتحدة مرة أخرى إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وأوضح أن المشكلة تعود إلى عام ١٨٣٣ عندما بدأت المملكة المتحدة احتلالها غير المشروع لجزر مالفيناس وطردت السلطات الشرعية والسكان الأرجنتينيين وأعاقت عودتهم واستبدلتهم برعايا بريطانيين. وقد حدث ذلك بعد ثماني سنوات من توقيع معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة، في وقت كانت حيازة الأرجنتين للأقاليم المتنازع عليها الآن قد تمت علناً وبصورة سلمية ودون أي تشكيك فيها من وجهة نظر القانون الدولي، وبدون انقطاع لأن البلد ورث الأقاليم من إسبانيا. ولم تتوقف الأرجنتين في أي وقت كان عن الاعتراض على الاحتلال البريطاني لهذا الجزء من أراضي الأرجنتين أو عن المطالبة بإعادة الجزر في جميع المحافل الدولية. وعلاوة على ذلك فإن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أبدت هي أيضاً دعمها لحقوق الأرجنتين على الفور في أعقاب اغتصاب البريطانيين

الأرجنتين في الإقليم موضوع المناقشة تستند إلى عدد من الاعتبارات القانونية، بما في ذلك عدة معاهدات، فإن المملكة المتحدة لا يمكنها أن تستشهد لا بحق الشاغل الأول ولا بانقطاع السيادة الإسبانية. واختتم معرباً عن رغبته في أن تؤدي جهود اللجنة بالأرجنتين والمملكة المتحدة إلى التوصل سريعاً إلى حل للتزاع حول السيادة.

مشروع القرار A/AC.109/2015/L.7: مسألة جزر فو كلاند (مالفيناس)

٢٤ - السيد أولغوين سيغاروا (شيلي): عرض مشروع القرار A/AC.109/2015/L.7 بالنيابة عن مقدميه، فقال إن للتوصل إلى حل نهائي لمسألة جزر مالفيناس أهمية أساسية بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أصدرت هذه الدول عدداً من الإعلانات التي تعبر فيها عن دعمها لحقوق الأرجنتين المشروعة في التزاع حول السيادة على جزر مالفيناس. واعتبر أن الاستعمار لا يتفق مع روح العصر ويتعين إنهاؤه. وأعرب عن أسف حكومته ومقدمي مشروع القرار الآخرين لعدم استئناف المفاوضات الدبلوماسية المباشرة بين الطرفين بغية التوصل سريعاً إلى حل لهذه المشكلة.

٢٥ - وتابع قائلاً إن مقدمي مشروع القرار، إضافة لدعمهم لحقوق الأرجنتين السيادية المشروعة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، يعتبرون أيضاً أن الطريق الوحيد لحل التزاع هو طريق المفاوضات الثنائية. وهم يكررون دعوتهم الموجهة إلى الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات دون تأخير لتحقيق هذه الغاية. ونظراً لأن مشروع القرار يعكس بصدق عقيدة الأمم المتحدة حول هذه المسألة، فإن مقدميه يتقنون بأنه سيعتمد بتوافق الآراء.

سلوكها هي، كما في حالة جزر مالديف، يتناقى بكل جلاء مع تلك المبادئ. ومما يثير مزيداً من الدهشة أن المملكة المتحدة والأرجنتين بذلتا الجهود فعلاً في الماضي لتنفيذ القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠). وقد استمرت المفاوضات عدة سنوات وقدم الطرفان التقارير عنها إلى الأمين العام. غير أن هذه المفاوضات لم تتمخض عن أية نتائج. والواقع أن المملكة المتحدة لم تكنف بعدم الامتثال للالتزامات كانت قد اعترفت بها، فقد دأبت على زيادة التزاع تفاقمًا. من ذلك مثلاً أنها رفعت من تواجد العسكري في منطقة جنوب المحيط الأطلسي، وهي تستغل الموارد الطبيعية غير المتجددة في المنطقة، وتضطلع بحملة متواصلة لتغيير الانطباع عن السكان الذين زرعتهم في جزر مالديف.

٣٠ - واستطرد قائلاً إنه لا يوجد أي سبب يدعو المملكة المتحدة إلى الاحتفاظ بقدرات عسكرية ضخمة في المنطقة، بما في ذلك نشر الغواصات الذرية القادرة على نقل الأسلحة النووية. وأعتبر أن التواجد العسكري يشكل عاملاً من عوامل زعزعة الاستقرار وترفضه جميع بلدان المنطقة، بما في ذلك بلدان تقع على طرفي جنوب المحيط الأطلسي. على أن المملكة المتحدة تستخدم "التهديد الأرجنتيني" المزعوم مبرراً لزيادة إنفاقها على وجودها العسكري غير المشروع في المجال الأرجنتيني.

٣١ - وأضاف إن الأرجنتين، من جهتها، ستواصل الاعتماد على الدبلوماسية والنهج المتعدد الأطراف. وخلال السنوات الـ ٣٢ الماضية، أي منذ استعادة الديمقراطية في البلد، لم تتورط الأرجنتين في أي نزاع، على خلاف المملكة المتحدة. فالتحديات الحقيقية التي تواجه السلام والأمن الدوليين لا توجد في جنوب المحيط الأطلسي بل في انتشار أسلحة الدمار الشامل وفي النزعة الأصولية وتدهور البيئة. وقد قدمت الأرجنتين أوضح ما يمكن من ضمانات بأنها

للجزر، حيث انضمت تلك البلدان إلى الأرجنتين في دعوتها إلى إعادة الجزر.

٢٨ - وأشار إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) يعترف بأن مسألة جزر مالديف هي حالة استعمارية. أما الادعاء البريطاني بأن حق تقرير المصير ينطبق على السكان الذين زرعتهم في جزر مالديف فهو يتعارض كل التعارض مع الغاية التي توخاها المجتمع الدولي عند اعترافه بحق تقرير المصير. وهذا الادعاء يمثل محاولة لاستخدام مبدأ للإبقاء على الاستعمار بدلاً من إنهائه. وعلى هذا فقد تم رفض تعديلين بهذا المعنى اقترحت المملكة المتحدة في عام ١٩٨٥ إدخالهما على قرار الجمعية العامة ذي الصلة. ومما يثير القلق أيضاً أن المملكة المتحدة تواصل سياسة زرع السكان، الأمر الذي يدل عليه واقع أن ٩٠ في المائة من سكان الجزر هم من مواطني المملكة المتحدة أو أحد أقاليم ما وراء البحار التابعة لها، مع أن نسبة الذين ولدوا في الجزر لا تتجاوز ٤٧ في المائة.

٢٩ - وذكر بأن القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) حث أيضاً طرفي النزاع، وهما الأرجنتين والمملكة المتحدة، على التماس الحلول السلمية في أسرع وقت ممكن، مع المراعاة الواجبة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د-١٥) فضلاً عن مقاصد الميثاق والقرار ومصالح السكان. وقد جاء بعد ذلك القرار ٤٠ من القرارات الأخرى التي اتخذتها الجمعية العامة. وأوضح أن طرفي النزاع، بوصفهما عضوين مؤسسين للأمم المتحدة، اعتبرا أن لمبادئ الميثاق أهمية أساسية بالنسبة للنظام الدولي، وأكدت المملكة المتحدة خصيصاً ذلك وهي إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية في المنظمة وعضواً دائماً من أعضاء مجلس الأمن. ولذا فإن الأرجنتين تتساءل كيف يمكن للمملكة المتحدة وبموجب أية سلطة أن تستمر في مطالبة جميع الدول الأخرى بالامتثال لمبادئ الميثاق في حين أن

دعمهم للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين فيما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس، بالإضافة إلى اهتمامهم المتواصل باستئناف المفاوضات بين حكومتى جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وذكر أيضاً بأن الرؤساء المؤقتين لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والسوق الجنوبية المشتركة، أعربوا عن اهتمامات مماثلة في لقاءهم مع الأمين العام ومع رئيس اللجنة الخاصة في عام ٢٠١٣. كما تحظى مطالبة الأرجنتين المتعلقة بحقوقها المشروعة في نزاع السيادة على جزر مالفيناس بالدعم في الإعلان الخاص الذي اعتمده مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. فقد أبرز هذا الإعلان الذكرى الخمسين المقبلة لاتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، وهو قرار جرى تجديده في قرارات متتابة، ودعا الأمين العام إلى تجديد جهوده للقيام بمهمة الوساطة الحميدة التي أوكلته به الجمعية العامة، بهدف استئناف المفاوضات للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. كما كرر الإعلان التأكيد على أهمية الامتثال لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ وسلط الضوء على الموقف البناء الدائم الذي تتخذه حكومة الأرجنتين واستعدادها للتوصل عبر المفاوضات إلى حل سلمي نهائي للوضع الاستعماري على تراب القارة الأمريكية، وهو وضع يتنافى مع روح هذا العصر.

٣٥ - السيد راميريز كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن احتلال المملكة المتحدة لجزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها يبين بوضوح أن الممارسات الاستعمارية والامبريالية لا تزال حية بعد ما يقارب ٢٠٠ سنة من إعلان استقلال جمهورية الأرجنتين، وأن القوة العسكرية لا تزال تستخدم انتهاكاً للقانون الدولي الذي تثبت مبادئ سيادة الأرجنتين على الأقاليم المتنازع عليها. ولا تزال المملكة

تتكفل بالاحترام الكامل لمصالح سكان جزر مالفيناس وأسلوب حياتهم، وهو ما ينص عليه دستورها دون قيد أو شرط. أما العداء الوحيد لسكان جزر مالفيناس فهو يكمن في السياسة البريطانية القائمة على تضليل هؤلاء السكان فيما يتعلق بوضعهم السياسي والقانوني الحقيقي، فهو وضع لا يتفق مع أعرف دولية أساسية من قبيل الالتزام بحل المنازعات الدولية وفقاً لمبادئ الميثاق. والواقع هو أن الحكومة البريطانية، برفضها استئناف المفاوضات، إنما تدعي أن من الممكن حرق القانون الدولي إذا رغب بذلك سكان زُرُوعاً في الإقليم.

٣٢ - واستأنف قائلاً إن الشروط قد ازدادت سوءاً وإلى حد كبير لأن الأفعال الأحادية الطرف التي قامت بها الحكومة البريطانية أجبرت الأرجنتين على اتخاذ جميع التدابير التي يسمح لها القانون الدولي باتخاذها، بما في ذلك الإجراءات الإدارية والجنائية، لوقف الأفعال غير المسؤولة التي قامت بها المملكة المتحدة. وقد حظيت التدابير التي اتخذتها الأرجنتين بتأييد ساحق.

٣٣ - واحتتم قائلاً إن الأرجنتين تدعو المملكة المتحدة إلى الكف عن إنكار الواقع. فهناك نزاع سيادي والحكومتان مدعوتان لاستئناف الحوار حوله. وقد أصدر المجتمع الدولي توصياته في هذا الصدد مراراً وبكل بلاغة. وستواصل الأرجنتين اعتمادها على القانون الدولي والدبلوماسية والنهج المتعدد الأطراف، وهي تدعو المملكة المتحدة إلى الالتزام بنفس المسار وإلى العودة إلى الأسرة الدولية التي تأمل في إنهاء الاستعمار بجميع أشكاله وتبدياته.

٣٤ - السيد فورنيل (إكوادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقال إن قادة الإقليم، في كل مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يعيدون التأكيد على

المتحدة لتبرير احتلالها من خلال تنظيم استفتاء حول تقرير المصير دون أي أساس قانوني له. فقد نظمت الحكومة البريطانية الاقتراع لتمكين مجموعة من المواطنين البريطانيين من الإعراب عن رغبتهم في الحصول على اعتراف دولي بالإقليم كإقليم بريطاني في حين أنه إقليمٌ محتل عسكرياً. فهذه الادعاءات محض هراء ولا يمكن قبولها. وتعتبر الأمم المتحدة أن مسألة جزر مالدينا تشكل انتهاكاً لسلامة أراضي الأرجنتين. ولم يشر أي قرار من قرارات الأمم المتحدة في أي وقت كان إلى مبدأ تقرير المصير، فهو المبدأ الذي لا ينطبق على هذه الحالة لأنه لا يوجد أي استبعاد أو استغلال لشعب ما من جانب دولة أجنبية. وأكد مجدداً دعم جمهورية فنزويلا البوليفارية الثابت للأرجنتين في النزاع على السيادة، وهي باقية على قناعتها بوجوب الانصياع للدعوات المشروعة المتكررة للتوصل إلى حل سلمي للنزاع وبضرورة إنهاء الاحتلال العسكري من جانب دولة أجنبية لجزء من أمريكا التي تعود لشعوبها.

٣٩ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إن هناك حاجة إلى مناقشة الأبعاد السياسية لاستمرار وجود ١٧ إقليماً لا يتمتع بالحكم الذاتي بعد إنشاء اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، وهي أبعاد ينبغي أن تدفع باللجنة إلى تكثيف جهودها لإنهاء الاستعمار، فالاستعمار جريمة في حق الإنسانية. وأكد أن وفده، انطلاقاً من ذلك، يؤيد مشروع القرار الذي سيعيد اتخاذه بتوافق الآراء التأكيد على وجوب التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع حول السيادة. وأعلن دعم الجمهورية العربية السورية لمبدأي تقرير المصير والسلامة الإقليمية وفق ما حدده قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، لكنها لا تؤيد الاستخدام الانتقائي لمبدأ تقرير المصير لتبرير احتلال ينتهك السلامة الإقليمية للأرجنتين منذ عام ١٨٣٣. وأوضح أن حق تقرير المصير لا ينطبق على مستوطنين أجانب في إقليم ما. ولذا فإن بلده يرفض التدابير

المتحدة، بعد ٥٠ سنة من اتخاذ القرار ١٥١٤ (د-١٥)، دولة قائمة بالاحتلال في عشر حالات من حالات الاستعمار الـ ١٧ التي لم تجد حلاً لها بعد.

٣٦ - وأعلن أن جمهورية فنزويلا البوليفارية تدعم الحقوق السيادية لجمهورية الأرجنتين على جزر مالدينا وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وهي تحت حكومتها الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى حل تفاوضي سلمي للنزاع على السيادة يتفق مع القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. فالمملكة المتحدة، برفضها الجلوس إلى طاولة المفاوضات، لا تكتفي بتجاهل نداءات المجتمع الدولي بل تتجاوزها منتهكة ميثاق الأمم المتحدة. ويؤيد وفده القرارات الكثيرة الصادرة عن الأمم المتحدة حول هذا الموضوع، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١. وذكّر بالولاية التي أوكلتها الجمعية العامة للأمم العام.

٣٧ - وأكد أن الأرجنتين لا تقف وحيدة، فقد أعرب كثير من الهيئات الإقليمية والدولية، من منظمة الدول الأمريكية إلى مجموعة الـ ٧٧ والصين، عن تأييدها للمطالبة المشروعة بالسيادة. وانضم إلى جمهورية الأرجنتين في رفضها للتدابير البريطانية الأحادية الطرف، بما فيها استكشاف النفط والموارد الطبيعية الأخرى واستغلالها في الجرف القاري للأرجنتين انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة. كما أعلن رفضه للقيام بالمناورات العسكرية وبإطلاق الصواريخ في جزر مالدينا ومنها فذلك ينتهك قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ فضلاً عن معايير السلامة البحرية التي وضعتها المنظمة البحرية الدولية.

٣٨ - وأوضح أنه لا يمكن تناول مسألة جزر مالدينا دون التطرق إلى المحاولات الماكرة التي تقوم بها المملكة

٤٢ - السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا): قالت إن احتفالاً نظم بتاريخ ١٠ حزيران/يونيه على سبيل الإعراب عن تأييد الأرجنتين ومطالبتها بالسيادة على جزر مالفيناس، وذلك بمناسبة يوم تضامن أمريكا الوسطى مع جزر مالفيناس الأرجنتينية.

٤٣ - وتابعت قائلة إن "التحالف البوليفي من أجل شعوب أمريكا" أعرب هو أيضاً عن دعمه القوي لمطالبة الأرجنتين بالسيادة. فقد اغتصب البريطانيون جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية بالقوة عام ١٨٣٣، وهو عمل لم تتوقف الأرجنتين يوماً ما عن شجبه. وليس من المقبول أن المملكة المتحدة، على الرغم من مرور الوقت وكثرة النداءات للامتنال لقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، لا تزال ترفض استئناف الحوار مع الأرجنتين حول مسألة السيادة.

٤٤ - واستطردت قائلة إن المملكة المتحدة، بالإضافة إلى قعودها عن الامتنال للقرار، تستغل بصورة غير مشروعة موارد تعود إلى شعب الأرجنتين وحكومتها، وهو أمر تدينه نيكاراغوا. وأيدت البيانات المدلى بها دعماً لحق الأرجنتين في اتخاذ إجراءات قانونية ضد الشركات التي تقوم بتلك الأنشطة غير المأذون بها.

٤٥ - وأضافت إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا تعاني من احتلال ذلك الجزء من أراضي الأرجنتين فقط، بل تعاني أيضاً من عسكرة منطقة جنوب الأطلسي بأكملها. وقد أعلن وزير الدفاع البريطاني مؤخراً، فيما يعتبر عملاً استفزازياً واضحاً، زيادة الإنفاق العسكري المخصص لجزر مالفيناس ملمحاً إلى وجود تهديد مفترض من جانب الأرجنتين. وأشارت إلى نداءات الأرجنتين المتكررة للحوار والتفاوض، فقالت إن فكرة التهديد الأرجنتيني غير معقولة ولا مسير لها. فهي مجرد أسلوب لتبرير زيادة الميزانية

الأحادية الطرف التي اتخذتها المملكة المتحدة في جزر مالفيناس، فهي تدابير تنتهك قرارات الأمم المتحدة وتضر بمحاولات التوصل إلى تسوية سلمية.

٤٠ - وتابع معرباً مجدداً عن تأييد وفده للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين فيما يتعلق بجزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية. ودعا إلى إنهاء الاحتلال البريطاني عملاً بقرارات الجمعية العامة التي تنص على أن وضع هذه الجزر إنما هو حالة استعمارية خاصة ودقيقة تتعلق بتزاع على السيادة بين المملكة المتحدة والأرجنتين لا يمكن حله إلا بالمفاوضات السلمية. وينبغي أن يواصل الأمين العام مهمة الوساطة الحميدة التي يضطلع بها بموجب ولايته المحددة في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وينبغي على المملكة المتحدة أن تنفذ القرارات الـ ٣٣ التي اتخذتها اللجنة بخصوص جزر مالفيناس وأن تبدأ الحوار مع الأرجنتين. وعليها أن تعمل بصورة حادة مع اللجنة وأن تبلغها بانتظام بالتدابير التي تتخذها لتنفيذ تلك القرارات.

٤١ - السيد وانغ مين (الصين): قال إن مسألة جزر مالفيناس هي من متبقيات الماضي الاستعماري. وقد دأبت الجمعية العامة واللجنة عبر السنين على اتخاذ قرارات تدعو الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى إجراء مفاوضات تستند إلى المبادئ الأساسية التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة، بغية حل المسألة بالوسائل السلمية. فتسوية التزاعات الإقليمية الدولية عن طريق المفاوضات تنسجم وروح ميثاق الأمم المتحدة. ويعرب وفده عن الأمل في أن تبدأ الأرجنتين والمملكة المتحدة الحوار البناء للتوصل إلى حل تفاوضي سلمي وعادل وملائم في المستقبل القريب. وأعلن تأييد الصين لمطالبة الأرجنتين بالسيادة على جزر مالفيناس، وأنه سيؤيد اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء انطلاقاً من ذلك.

تنفيذ القرارات بل يحاولون أيضاً تشويه مفهوم تقرير المصير. ويشعر الذين تحرروا من الإمبراطوريات الأخرى على أساس هذا المبدأ بأن تلك المحاولات تشكل إهانة لهم. ولا يمكن إطلاقاً إقناعهم بأن مجموعة من المحتلين تشكل شعباً أو يمكن أن تتمتع بحق تقرير المصير.

٤٨ - وقال إنه، خلال فترة توليه رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين، كان له شرف زيارة ذلك الجزء الأصيل من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتعتبر المناقشات حول الجزر مناقشات حول الأرجنتين والهوية الأمريكية اللاتينية والكاريبية. ولهذا بالذات فإن اللجنة والمنظمات الإقليمية ستواصل دعم مطالب الأرجنتين المشروعة. فالتاريخ والقانون والشرعية والجغرافيا والحقيقة كلها إلى جانب الأرجنتين. واختتم معلناً إن جزر مالفيناس كانت وستبقى أرجنتينياً.

٤٩ - السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين): قالت إن مسألة جزر مالفيناس تسبق تاريخياً ميثاق الأمم المتحدة بل وحتى عصبة الأمم. ومنذ زمن طويل، أسمعت الجمعية العامة صوت المجتمع الدولي الذي يؤكد على وجوب تعجيل الحكومتين البريطانية والأرجنتينية بالمفاوضات حول النزاع على السيادة. وأوضحت أن الافتقار إلى الإرادة السياسية للتفاوض بحسن نية حول الموضوع يكمن في صميم مسببات التوتر العسكري والدبلوماسي عبر السنين. كما أن الجمعية العامة اعترفت مراراً وتكراراً بأن المسألة المركزية ليست إرادة شعب مستعمر قايع تحت السيطرة الأجنبية بل هي مسألة مطالبات متنافسة بالسيادة على الجزر الواقعة على مسافة قصيرة من سواحل الأرجنتين.

٥٠ - وأعربت عن قلق حكومتها العميق والمستمر وشعورها بالإحباط لعدم تحقق أي تقدم فيما يتعلق بالنزاع الطويل الأجل على السيادة على الإقليم موضع النقاش.

العسكرية البريطانية وتوطيد العسكرية المتنامية في الجزر. وكما قالت حكومة الأرجنتين، ينبغي تحويل هذا الإنفاق الكبير لفائدة الشعب البريطاني. محاربة البطالة وتحسين التعليم والرعاية الصحية وزيادة التماسك الاجتماعي.

٤٦ - وأعلنت انضمام نيكاراغوا إلى البلدان الأخرى التي ترفض عسكرة المملكة المتحدة لمنطقة جنوب الأطلسي. كما شددت على استعداد الأرجنتين للتفاوض، الأمر الذي أبدته مراراً وتكراراً في كل المحافل الممكنة. وأعربت عن الأمل في أن تُظهر المملكة المتحدة استعداداً مماثلاً للامتنال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتحت نيكاراغوا الحكومة البريطانية على العودة إلى طاولة المفاوضات. فقد آن الأوان لإخراج الاستعمار والامبريالية من جزر مالفيناس ولترجيح العدالة الدولية على القوة الغاشمة وإعادة الأقاليم إلى الملك الشرعي لها وهو الأرجنتين.

٤٧ - السيد لورنتي سوليس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن ممثل الأرجنتين قدم مداخلة ممتازة عن الخلفية التاريخية لمناقشات اللجنة حول الموضوع. ومن الأهمية بمكان التسليم بأن أعمال الغزو لا تخلق حقاً، فهذا مبدأ أساسي من مبادئ المنظمة. فقد طردت السلطات البريطانية السكان الأرجنتينيين من الجزر موضوع النقاش. وجاء قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) في عام ١٩٦٥ ليعترف صراحة بوجود نزاع على السيادة، ودعا الطرفين إلى التفاوض للتوصل إلى حل سلمي. ومنذ ذلك الوقت تم اتخاذ أكثر من ٤٠ قراراً في هذا الشأن. وأشار إلى أن أحد الأسباب التي تدعو إلى تواجد الدول الأعضاء في قاعة الاجتماع يتمثل في تأكيد احترامهم لمبدأ المساواة. وقد كان ينبغي للمملكة المتحدة أن تكون حاضرة وأن تستمع بانتباه لما تقوله البلدان الأخرى عن مواقف المملكة المتحدة الاستعمارية. على أن الأقوياء، لسوء الحظ، لا يكتفون بعدم

وأكدت أن الوقت قد حان لكي يتذكر المجتمع الدولي الأسباب التي دعت إلى إنشاء الأمم المتحدة ولكي يعن التفكير في مضمون الميثاق الذي يجب أن يسترشد به سلوك جميع الدول الأعضاء. وأضافت إن سانت فنسنت وجزر غرينادين، شأنها في ذلك شأن جميع أمم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، باقية على التزامها القوي بتسوية النزاع سلمياً وعلى أساس العدل، وهي تدعو حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات. ودعت الدول الأعضاء إلى تحديد الأسباب الجذرية الكامنة خلف القعود عن التفاوض وإلى الضغط باتجاه تسوية النزاع.

٥١ - واعتمد مشروع القرار [A/AC.109/2015/L.7](#).

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.